

## الاستثمار الإسلامي يلجأ للتكنولوجيا لجذب الشباب

تحاول المؤسسات المالية الإسلامية استخدام التكنولوجيا لجذب الشباب إلى فرص الاستثمار التي تقدمها والتغلب على عقبات كون قوانين ومعايير التمويل الإسلامي معقدة في بعض الأحيان، حيث يصعب التوصل بسرعة إلى نتيجة حاسمة حول ما إذا كانت العملية الاستثمارية متوافقة مع الشريعة أم لا.

ديب - تشهد قطاعات التمويل والاستثمار الإسلامي خطوات متسارعة للاستفادة من التكنولوجيا، في محاولة لتسهيل الإجراءات وجذب الفئات التي تحرص على ضوابط الشريعة الإسلامية وخاصة من الشباب. ويحاول القطاع الإجابة عن الأسئلة الكثيرة، مثل سؤال شباب مسلم على تويتر عما إذا كان شراء أسهم في شركة نيسلا الأمريكية حلال أم حرام؟ وهو واحد من بين كثيرين يبحثون عن استثمار متوافق مع الشريعة الإسلامية ضمن قطاع سجل نمواً كبيراً في العقدين الأخيرين. ويجب تطبيق "زويبا" للهواتف المحمولة المتخصصة في هذا المجال، بان الاستثمار في نيسلا، رائدة صناعة السيارات الكهربائية، متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 96 في المئة. وتحاول المؤسسات المالية الإسلامية استخدام التكنولوجيا لجذب الشباب إلى فرص الاستثمار التي تقدمها والتغلب على صعوبات التوصل بسرعة إلى نتيجة حاسمة حول ما إذا كانت العملية الاستثمارية متوافقة مع الشريعة أم لا.

ويقوم تطبيق زويبا بفحص تقييم الأسهم المدرجة في الولايات المتحدة بناء على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي واحدة من عدة هيئات تحدد معايير الاستثمار والتمويل الإسلامي.

كما يستخدم موقع "واحد انفسيت" وهي منصة على الإنترنت مقرها في الولايات المتحدة، المعايير نفسها لمساعدة عشرات الآلاف من الأشخاص على الاستثمار "بشكل أخلاقي". ويحظر على الصناديق الإسلامية الاستثمار في الشركات المرتبطة بالتبغ أو الكحول أو لحم الخنزير أو القمار. كما يحظر كسب الفوائد على اعتبار أنها من "الربا".

ويأمل القطاع المصرفي الإسلامي في أن تفتح المنتجات الحديثة المجال أمام المستثمرين الشباب وأمام شريحة جديدة من رجال الأعمال والفئات الاجتماعية التي تتفاد النظام المصرفي والاستثماري التقليدي.

وقال مهدي بن سليمان المسؤول في منصة "واحد انفسيت" إن النصوص الدينية تحدد شترطين للاستثمار، هما "أن يكون للعمل تأثير اقتصادي حقيقي وليس مجرد المضاربة، وأن تكون له مساهمة إيجابية في العالم".

وتقدر مؤسسة "ستاندر أند بورز" قيمة قطاع التمويل الإسلامي بنحو تريليوني دولار، وتشير إلى أن القطاع سوف ينمو "بشكل بطيء" في العام الحالي في تقديرات صدرت قبل بدء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وقالت في تقرير هذا الأسبوع بعنوان "أفاق التمويل الإسلامي" إن التكنولوجيا المالية يمكن أن تساعد قطاع التمويل الإسلامي على النمو من خلال "تسهيل المعاملات الأقل تعقيداً والأسرع".

وأشارت تداعيات إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد

والمخاوف على هذا القطاع المالي مع إعلان مصارف إسلامية في منطقة الخليج العربي عن تأجيل إصدار صكوك متوافقة مع الشريعة. لكن المنتجات المالية الإسلامية تجذب أشخاصاً غير مسلمين أيضاً لأنها منخفضة المخاطر وتستند إلى تقسيم الأرباح. ففي شهر نوفمبر الماضي، وقع البنك الإسلامي للتنمية الذي تشارك فيه 57 دولة أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، اتفاقاً مع صندوق التقاعد العام الياباني الضخم من أجل تطوير منتجات مستدامة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

غير أن محمد السهلي، الرئيس التنفيذي لشركة "وناق كابيتال" المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية ومقرها دبي، يرى أن القطاع يجب أن يركز بشكل أكبر على "الابتكار". وقال إن "هناك معاناة في ظل افتقار المنتجات المالية الإسلامية إلى التطوير". ويرى محللون أن تكنولوجيا المعلومات قد تكون الحل الأفضل لتسريع نمو هذا القطاع.

في شركة "فينتك هايف" التي مقرها دبي، كان شبان وشابات يعملون في أماكن مفتوحة قبل تفشي فيروس كورونا وإغلاق مراكز العمل. وهم يجلسون على الأكياس الرملية الملونة وقد وضعوا في أحضانهم أجهزة الكمبيوتر المحمول.

وقالت رجاء المرزوعي نائب الرئيس التنفيذي في الشركة "تقوم بربط الشركات الناشئة مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ونحن متخصصون في مجال الشريعة والمصارف الإسلامية والهيئات التنظيمية المالية".

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى المرزوعي قولها "إذا كنت تستهدف دولا مثل ماليزيا وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية، فيجب أن تكون قادراً على تقديم حل" متوافق مع الشريعة الإسلامية.

ومع ذلك، تواجه شركات "فينتك" المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عند دخولها السوق تحديات عديدة قد لا تواجه الشركات الأخرى غير الإسلامية. وبحسب المرزوعي، خريجة جامعة هارفرد، فإن "شركات فينتيك التقليدية بإمكانها تقديم فكرتها في كل أنحاء العالم".

وأوضحت أن "التحدي أمام شركات فينتيك الإسلامية هو الوصول إلى الهيئات التنظيمية، كما يتم في دبي، والتحقق من أن كافة التنظيمات تم اختبارها والتأكد منها من قبل متخصصين في الشريعة الإسلامية".

أما بالنسبة إلى طلال طباع مؤسس موقع جبريل كوم الذي يربط المستثمرين بالشركات الناشئة، فإن نهج بعض العلماء المسلمين تقليدي جداً وقد يكون بعيداً جداً عن التكنولوجيا.



دور أكبر للصيرفة الإسلامية

## الانتعاش الاقتصادي السريع ممكن بعد أزمة كورونا

الاقتصاد العالمي قد يشهد نمواً قوياً بمجرد مرور العاصفة



### شبح الركود قد يختفي سريعاً

لكن الأزمة الناجمة عن فايروس كورونا المستجد أدت إلى تدهور الوضع حيث بات 17 مليون شخص دون عمل خلال ثلاثة أسابيع فقط.

ولذلك تتوقع كارن ديبان إمكانية انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 20 في المئة في أبريل، بنفس المعدل أيضاً في مايو، وهي تحذر من بلوغ نسبة الانكماش في مجمل العام الحالي نحو 8 في المئة.

وبالنسبة للعالم برمتها، توقعت ديبان انكماش الاقتصاد بنسبة 3.4 في المئة وهو تقدير أكثر تشاؤماً من التقديرات المنشورة سابقاً، لكنها توقعت حصول قفزة بنسبة 7.2 في المئة للاقتصاد العالمي في عام 2021.

وأقرت في الوقت نفسه أن عدداً من زملائها في معهد بيترسون، الذي شاركت في إعداد توقعاته النصف سنوية، لا يشاركونها فتأولها.

وفي الولايات المتحدة، سيؤدي الضخ الهائل للسيولة في الاقتصاد إلى هوة كبيرة في الفوائض المالية. ولم يظهر ذلك بعد في الأرقام التي نشرتها الخزانة الأمريكية يوم الجمعة لشهر مارس الماضي، بل إن مخصصات الإنفاق كانت أدنى من نظيراتها في العام الماضي وجاءت الإيرادات أعلى بقليل.

ولن تظهر النتائج الأولى لتداعيات وباء فايروس كورونا على الموازنة إلا في وقت لاحق من الشهر الحالي.

وخلافاً لما تسببه الكوارث الطبيعية، لم يؤد الوباء إلى دمار مادي، "ما قد يسهل انتعاشاً اقتصادياً سريعاً"، وفقاً للباحثين.

في المقابل يرى الخبير في مؤسسة أوكسفورد إيكونوميكس للتحليل الاقتصادي غريغوري داکو أنه وعلى الرغم من موازنات الإنفاق العامة الهائلة والضرورة لتأمين نمو سريع للاقتصاد، "ستكون خسارة الوظائف صادمة والانتعاش بعد مرحلة الفايروس... بصورة تامة سيطلب بين 12 و 18 شهراً".

لكن متى تأتي اللحظة المناسبة لإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية؟ في الوقت الذي أفرجت فيه الصين عن سكان المناطق الأكثر تضرراً من الفايروس بعد شهرين من الحجر، بدأت الدول الأوروبية تفكر في مواعيد رفع تدابير العزل، يرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن قراراً مماثلاً سيكون الأكثر أهمية في حياته.

وتجد المسؤولية السابقة في وزارة الخزانة الأمريكية كارن ديبان أنه "سوف يتعين علينا الشروع ببطء برفع التدابير... وسنواجه انتكاسات".

في مطلع عام 2020 بلغت الولايات المتحدة الاقتصاد الأول في العالم، ذروة ازدهار اقتصادي، حيث كانت البطالة في أدنى مستوياتها منذ عقود ويبلغ معدل النمو مستويات تحسد عليها.

رغم انتشار التوقعات المشائمة عن انهيار اقتصادي عالمي غير مسبوق، هناك محللون يرجحون أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشاً سريعاً وصلباً بمجرد أن يتمكن الناس من الخروج من منازلهم والعمل من جديد.

والشئان - تبدو صورة الاقتصاد العالمي قاتمة في ظل موجة إفلاس الشركات وتراكم الدين العام تحت وطأة التدابير الهادفة لإحتواء فايروس كورونا المستجد، لكن مع ذلك، يبقى بعض الاقتصاديين متفائلين بإمكانية حدوث انتعاش سريع بعد هذه العاصفة.

هذه الأزمة الكارثية، لم تعد تتيج إمكانية للمقارنة مع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، فأرقام الضائقة الحالية هائلة.

كارن ديبان  
الاقتصاد العالمي قد ينمو بنسبة 7.2 في المئة العام المقبل

فخسائر الشركات وأعداد العاطلين عن العمل ومبالغ خطط الإنعاش في العديد من الدول، أصبحت تراكم سريعاً وبوتيرة تتخطى بأشواط ما شهده العالم قبل 12 عاماً.

والأجدى في ظل المازق الحالي العودة إلى الكساد الكبير في عام 1929 لتستقيم المقارنة، كما تقول المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا

جورجييفا، التي رجحت يوم الخميس أن "النمو العالمي سيكون سلبياً بمستوى كبير في عام 2020" وقد يكون عام 2021 "أسوأ" من هذا العام إذا دام انتشار الوباء لوقت أطول.

لكن رغم هذه الصورة القاتمة، يقدر بعض الخبراء الاقتصاديين أن الاقتصاد العالمي يمكن أن يشهد انتعاشاً سريعاً وصلباً حالما يتمكن الناس من الخروج من منازلهم والعمل من جديد.

في الواقع، تشبه نتائج هذه الأزمة تلك التي نتجت عن كارثة طبيعية، مثل الأعاصير، أكثر من كونها تشبه أزمة مالية واقتصادية بالمعنى التقليدي، بحسب اقتصاديين من البنك المركزي الإقليمي في نيويورك. وشرح الباحثان جيسون برام وريتشارد ديبتر يوم الجمعة أن "أزمات الركود تتطور تدريجياً ويمرور الوقت" في حين أن أزمة فايروس كورونا المستجد حلت "بشكل مفاجئ وضربت بقوة الاقتصاد خلال أقل من شهر". وأول ضحايا الوباء الذي أصاب نحو 1.7 مليون شخص وقتل أكثر من مئة ألف شخص حتى الآن، كان قطاعا السياحة والسفر، تماماً كما يحصل عند حلول الأعاصير.

## صناعة السيارات المصرية تشكو نقص المكونات الصينية

المصرية، مؤكداً أنها تنافس بقوة مع السيارات ذات المنشأ الأوروبي. وشدد على أن السيارات الصينية تنافس مع ماركات مشهورة بسبب جودتها وأسعارها المعقولة، "وهذا ما يبحث عنه العملاء في كل مكان".

ووفقاً لمجلس معلومات سوق السيارات المصري (أميك)، فإنه قد تم بيع 13600 سيارة صينية في مصر في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2019، بزيادة قدرها 79 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018.

وبحسب تقارير المجلس، تم بيع ما مجموعه 173812 سيارة في مصر خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي غضون ذلك، أعرب أبوالمجد عن أمله في أن تستأنف المصانع الصينية الإنتاج قريباً للمساعدة على استئناف إنتاج السيارات في العالم، موضحاً أن الصين هي قلب صناعة السيارات العالمية.

المصانع في الصين لا تعمل، مشيراً إلى أن المصانع المصرية تعمل حالياً بنحو 20 في المئة من طاقتها الإنتاجية. وأضاف أن مبيعات السيارات في مصر تراجع على خلفية انتشار الفايروس التاجي في البلاد.

وأشار إلى أن الناس ينتابهم حالة من القلق بسبب تفشي الفايروس، فهم يركزون أكثر على شراء المواد الغذائية والمطهرات والمنتجات الطبية الوقائية لتجنب العدوى.

وقال رئيس رابطة تجار السيارات المصريين إن "الجمعية اتخذت أيضاً إجراءات وقائية للحد من انتشار الفايروس مثل مطالبة تجار السيارات باستخدام 50 في المئة من الموظفين، وإعطاء 50 في المئة إجازات مدفوعة الأجر، وعدم تسريح أي من الموظفين". وفي ما يخص السيارات الصينية، ذكر أبوالمجد أن السيارات الصينية، تحظى بشعبية كبيرة في السوق

ونسبت وكالة شينخوا لإسامة أبوالمجد قوله إن "شركات صناعة السيارات في مصر ستواجه أزمة كبيرة إذا ما استمر إغلاق شركات ومصانع قطع غيار السيارات في الصين، مؤكداً أن هذا قد يدفع مصانع السيارات المصرية إلى التوقف".



أسامة أبوالمجد  
صناعة السيارات ستواجه أزمة يتواصل إغلاق المصانع الصينية

القاهرة - تأثرت صناعة السيارات المصرية بسبب انقطاع تزودها بالمكونات الصينية نظراً إلى إغلاق الآلاف من المصانع في الصين، وتراجع أنشطتها بفعل إجراءات صارمة لمكافحة فايروس كورونا، مما ضرب نشاط أكبر محرك للصناعة في العالم.

وقال رئيس رابطة تجار السيارات المصريين أسامة أبوالمجد، إن "صناعة السيارات المصرية تأثرت إلى حد كبير من تفشي فايروس كورونا الجديد، حيث تعتمد المصانع المصرية بشكل كبير على قطع الغيار والمواد الصينية المنشأ".

وأضاف أبوالمجد في مقابلة أن "العديد من مصانع قطع غيار السيارات الصينية علقَت أنشطتها بسبب تفشي فايروس كورونا"، موضحاً أن ذلك انعكس بشكل ملحوظ على صناعة السيارات في مصر التي تعتمد إلى حد كبير على قطع الغيار والمكونات المصنعة في الصين.